

## حقوق الأفراد في مصر.. وحقوق الشعوب في إثيوبيا

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



عند حدود الرفض والشجب والإدانة في أزمة تيغراي، وتعني أن القيام بتحركات أكبر من ذلك يعرضها لمشكلات وهي لا تزال تستكشف الموقف العام في أماكن متعددة، لأن الدفاع عن حقوق الشعوب بقدر ما يمثل عملاً مهماً يصطحب معه صداعاً سياسياً.

ما تراه الولايات المتحدة حقاً إنسانياً بحكم دورها على الساحة الدولية تراه إثيوبيا دفاعاً عن أمنها القومي، وما تعتقد فيه الأولى أنه يتسق مع قيمها الأخلاقية المعولمة تتصرف فيه الثانية على أنه سلاح للحفاظ على وحدتها الإقليمية. لا تنفصل حقوق الأفراد عن الشعوب، والعكس صحيح، واختزال القضية في حالات مثل مصر وإثيوبيا والتقدير، ويضفي تسييساً فاضحاً عليها، ويؤكد أن هناك حماساً معنوياً بلا مضمون مادي يسهم بصورة واقعية في حل أزمات مستفحلة في مناطق كثيرة من العالم ولا تحتمل مزايدات أو شعارات.

إذا فتحت الإدارة الأميركية هذا النوع من الملفات وجعلته حاكماً في توجهاتها سوف تخسر بعض الحلفاء في المنطقة العربية والأفريقية، فالمسطرة التي تقبس بها حقوق الأفراد والشعوب غير موازنة، وتجاهل الأوضاع المحلية، ربما تكون هناك أخطاء قاتلة تحتاج لمعالجة حاسمة، لكن من الصعوبة تغييرها مجرد أن واشنطن لا ترضى عنها، فالمسطرة يجب أن تمتد للكثير من الحالات المماثلة.

مضت الانتخابات الأميركية وما فرضته من طغوس سياسية وجاه أوان العمل بشكل عملي، وهو التوجه الذي تقترب منه واشنطن، لأن البوصلة التي ظهرت في خطاب بايند ومعاونيه مؤخراً بدت مندفعة نحو الشعارات أكثر من اللازم، وتعيد إنتاج رؤى ظهرت تحليتها خلال إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ولم تحقق أهدافها.

يضع تكرار هذا التوجه جهداً إضافياً على إدارة بايند في وقت تريد إدارته تصويب المسارات الخاطئة وليس الدخول في صدامات جديدة، ولن تتحضر مراكمة أزمات مع مصر أو إثيوبيا، أو حتى السعودية، فهذه دول لن تعد المناورة بخيارات بديلة لواشنطن، وهي حلقة قادرة على كبح جماحها في الملف الحقوقى عامة. أدوات الكثير من التقارير السجل الإنساني في مصر وإثيوبيا، وردت كل دولة عليها بالطريقة التي رأتها مناسبة، ومن الظلم لواشنطن المساواة بين تجاوزات في حقوق الأفراد وانتهاكات في حقوق الشعوب ورهن مصر وتطوير العلاقات بهما، فلا القاهرة سوف تتخلى عن موقفها، ولا أديس أبابا يمكن أن تغير طريقة تعاملها.

ما يوصف بالتجاوزات والانتهاكات ليس بدعة جديدة ولا يقتصر عليها فقط، وقد تكون هناك حالات صارخة في البلدين تستوجب التصحيح، لكن ربط التقدم في العلاقات بما يحدث في هذا الفضاء يضع واشنطن أمام إشكالية دقيقة، حيث تريد إعادة التفاوض للحفاظ على دورها ونفوذها، وتعمل أيضاً على جذب الحلفاء إليها.

من المتوقع أن يقوم بايند بتبريد الحرارة الظاهرة في الملف الحقوقى مع مصر وإثيوبيا والعودة إلى صيغة انتقائية متفرقة كإداة ضغط أساسية وليس كوسيلة للحساب والعقاب، فالدفاع عن حقوق الأفراد والحفاظ على حقوق الشعوب قيمة نبيلة في زمن لا يكثر من الكثير من حكامه بهذه القيم، إذا تعارضت مع مصالح دولهم.

تحاول إدارة الرئيس الأميركي جو بايند إحداث توازن دقيق في اهتمامها بملفي حقوق الأفراد والمعارضة السياسية من جهة، وحقوق الشعوب المهضومة من جهة ثانية، وصدرت خلال الأيام الماضية إشارات وتصريحات وتقارير تفيد بالتركيز على هذين الملفين مع كل من مصر وإثيوبيا وعدم التهاون في أي منهما.

جرى ربط الانخراط في شراكة استراتيجية عميقة مع كليهما بمدى التقدم المحرز في الملف الحقوقى، الأمر الذي بدأ واضحاً في خطاب واشنطن المعلن مع مصر، وأوقفت استكمال مسيرة الوساطة التي بدأها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في أزمة سد النهضة، ورهن الرئيس جو بايند المساعدات الاقتصادية بحجم التقدم في أزمة تيغراي، وليس أزمة السد التي استجاب ترامب لمناشدة مصر للتدخل فيها.

يؤدي تركيز واشنطن على ملف حقوق الإنسان في صيغته الفردية والجماعية إلى وضع عقبات كبيرة يمكن أن تصل إلى حد وقوع الإدارة الأميركية في تناقضات بالغة، في ظل التباين الظاهر في المفاهيم على المستوى الغربي الذي يرفع خطاب القيم الإنسانية والأخلاقية، بينما الدول المستهدفة لديها قاموس مختلف وقاس في بعض الأحيان، ويتم ربطه بخصوصية محلية غير مقبولة دولياً في معظم الأحوال.

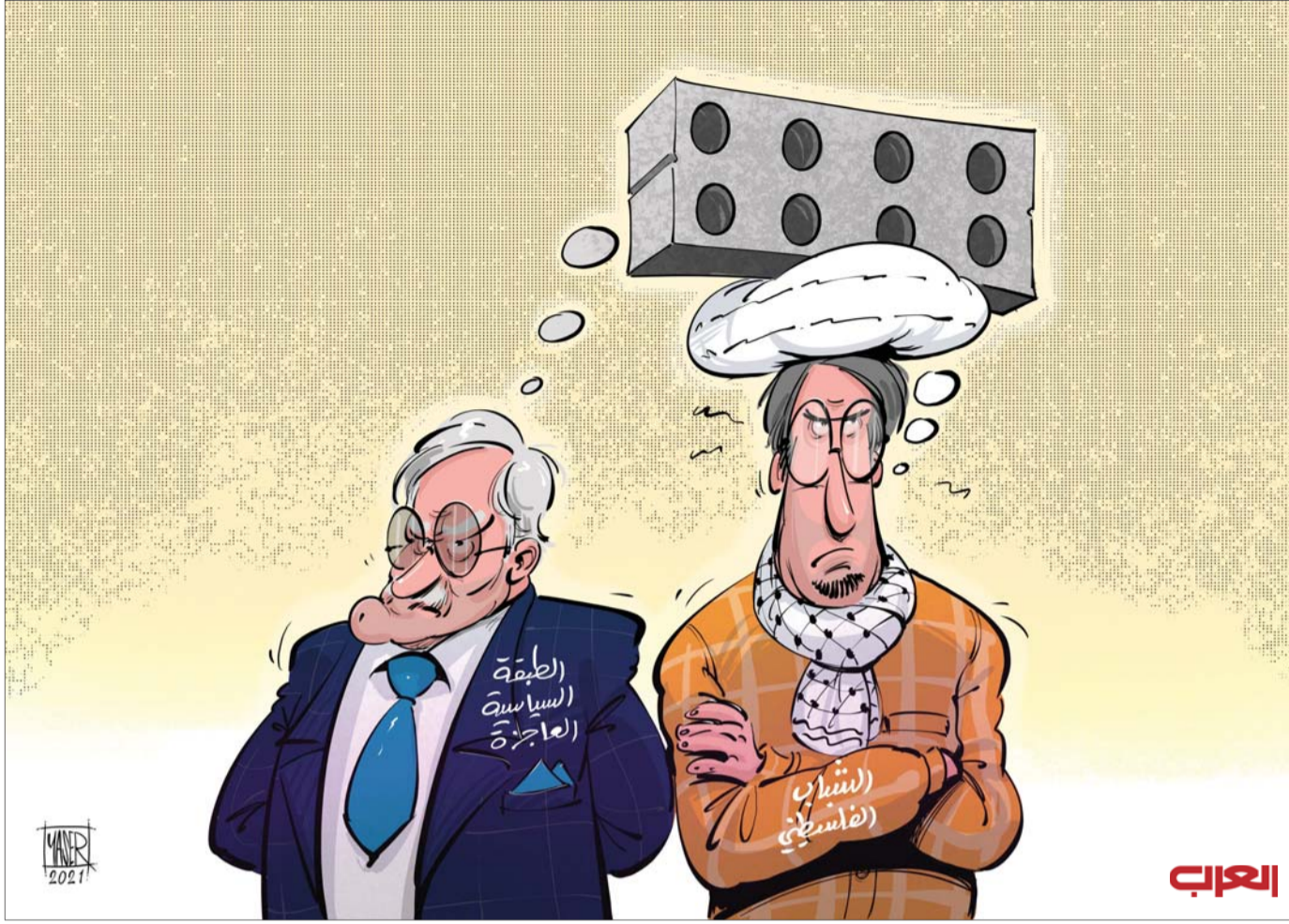
يضع الاهتمام الحقوقى إدارة بايند في مواجهة تحديات صعبة، فحسب مفهومها هناك انتهاكات عديدة بدون كلفة في أنحاء العالم، ما يتطلب قدرة عالية على المساواة في درجات المحاسبة والعقاب، وتجنب الانتقائية والتشكيك في المصادقية، بمعنى أن التركيز على حقوق الأفراد في مصر يجب ألا يقتصر عليها، حيث توجد العديد من الدول في الشرق والجنوب تفوق ما يحدث بها.

كما أن وضع حقوق الشعوب الإثيوبية، في مقدمتها حقوق إقليم تيغراي الذي تخوض الحكومة المركزية حرباً ضارية ضد سكانه، في بؤرة الضوء من دون الالتفات إلى شعوب كثيرة في دول أخرى داخل أفريقيا وخارجها، يفقد فكرة العدالة قيمتها الإنسانية، وهي أحد المحاور العامة في الملف الحقوقى الجذاب.

اختزلت الإدارة الأميركية اتهامها لإثيوبيا في ما يتعرض له شعب تيغراي من تجاوزات كمنهج لآزمة إنسانية حادة، وتغافلت عما يتعرض له شخصيات معارضة من تجاوزات في الدولة نفسها وأفضت إلى الرّجّ بعدد ممن يختلفون مع الحكومة المركزية في السجن، ولم تتخذ خطوات حقيقية على الجانبين.

كشف تقرير امريكي أن مسؤولين إثيوبيين ومقاتلي فصائل مسلحة ينتمون إلى جماعة أمهرا المتحالفة مع رئيس الحكومة أبي أحمد، يقودون حملة ممنهجة للتطهير العرقي في تيغراي، ورسم التقرير الذي حصلت صحيفة نيويورك تايمز على نسخة منه، ونشرته في 27 فبراير الماضي، صورة للمنازل المنهوبة والقرى المهجورة والمصير الذي يواجهه عشرات الآلاف من المقيمين في تيغراي.

إذا أرادت الإدارة الأميركية الوصول إلى نتائج عملية في المسائل الجماعية عليها لا تنخرط بجدية في عمليات إطفاء الحرائق والحروب والصراعات والنزاعات في كل من سوريا وليبيا والصومال وغيرها، وقد تكون بعنت برسائل اهتمام بالأزمة اليمنية، لكن الطريقة التي تتعامل بها يمكن أن تتولد عنها أزمات أشد وطأة. توقفت واشنطن حتى الآن



## «فتح» لم تكن موحدة يوماً..

ظله أهل غزّة يبقي الأمل في حصول تطور في الضفة الغربية، أكان ذلك من داخل «فتح» أو من خارجها. الشعب الفلسطيني يستحق، بفضل ما يمتلك من طاقات، قيادة أفضل من القيادة التي بقي خارج بيروت طوال الحرب اللبنانية ولم ينعكس فيها لا من قريب ولا من بعيد.

في ظل المعطيات القائمة، ليس مستبعداً أن تشكل الانتخابات التشريعية الفلسطينية منعطفاً، خصوصاً أنه يحق لأقل بقليل من ثلاثة ملايين فلسطيني المشاركة فيها. مثل هذا العدد الكبير للذين يحق لهم التصويت يطرح أسئلة مشروعة في ما يتعلق بالتغيير الذي يحتمل حصوله. وهذا تغيير يخافه شخص مثل «يومازن» قرّر فصل ناصر القدوة من «فتح» لجرد تجزئته على تشكيل قائمة يخوض بها الانتخابات.

ليس القدوة، ابن شقيقه «أبوعمار» شاباً، لكنه يتميّز، على الرغم من بلوغه الـ68، بعقل شاب يعرف العالم بعدما عمل طويلاً في الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه كان دائماً خارج بيروت ولبنان!

في النهاية، من حق الشباب الفلسطيني التفكير بطريقة مختلفة بعيداً عن قيادة فلسطينية شاخحت وإذا قيادة السلطة الوطنية شاخحت وإذا كان فيها أشخاص لم يتقدموا في العمر بعد، فهؤلاء ارتضوا لعب دور المنسق الأمني مع إسرائيل ولا شيء آخر غير ذلك... هل هذا دور القيادة الفلسطينية ودور الدائرين في فلها بدل أن يساعدا بانفسهم في حصول التغيير بغض النظر عن عقدة يعاني منها رئيس السلطة الوطنية تجاه هذا الشخص أو ذاك؟

السلاح الفلسطيني كما عليه الحال اليوم، مؤسف أن القياديين الفلسطينيين الذين انتقلوا إلى الضفة الغربية، بعد اتفاق أوسلو في 1993، كانوا في معظمهم في لبنان. كانوا من خريجي جمهورية الفاكهاني، وهو الحي الذي اتخذ منه «أبوعمار» مركزاً لقيادته في بيروت وأدار منه الحرب بين 1975 و1982، علماً أنه كان في معظم فصول هذه الحرب بمثابة أداة استخدمها حافظ الأسد من أجل الإمساك بلبنان وبالورقة الفلسطينية في آن.

يمكن أن يكون للانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية، وليس في غزّة، معنى في حال واحدة. في حال لعبت هذه الانتخابات دوراً في تولي جيل جديد من الفلسطينيين، لم ينعفسوا في حرب لبنان، دوراً في تغيير الوضع الفلسطيني برمته. يبدأ ذلك بالتخلي عن عقد كثيرة من بينها أن «فتح» حركة موحدة وأنه لا يزال لديها ما تقدمه. لم تكن «فتح» موحدة في يوم من الأيام، بما في ذلك في أيام «أبوعمار» الذي كان يحسن، إضافة إلى امتلاكه كاريزماً خاصة به، استخدام المال والسلاح والعلاقات الشخصية. كان بارعاً في ذلك من أجل إظهار الحركة وكأنها تمتلك قراراً موحداً. لا وجود لسبب كي تكون «فتح» موحدة الآن، كذلك لا سبب كي تبقى تحت سيطرة الجماعات التي جاءت من بيروت والتي تبين أن ليس في استطاعتها التكيف مع عالم جديد ومع منطقتهم المختلفة لم تعد تدور، كما في الماضي، حول القضية الفلسطينية.

هل يولد نوع جديد من الزعامات من الانتخابات التشريعية الفلسطينية؟ الأكيد أن ذلك هو التحدي الذي يمكن أن يعطي لهذه الانتخابات معنى. فعلى الرغم من الظلم الذي يعيش في

المؤسسين لها من الذين ما زالوا على قيد الحياة، لم تكن يوماً موحدة. كان ياسر عرفات للأسف الشديد يدبر مجموعة من الأجنحة التي لا يجمع بينها شيء وذلك تحت غطاء لافتة اسمها «فتح». كان «أبوعمار» يسيطر على الحركة من دون أن يسيطر عليها، خصوصاً في ظل وجود شخصيات قوية مثل «أبو جهاد» أو «أبوأياد» وأخرى وضعت نفسها في خانة خاصة بسارية من النوع المضحك المبكي مثل «أبو صالح» وشبيهين له.

ليس مستبعداً إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في موعدها في الثاني والعشرين من أيار - مايو المقبل. يعود ذلك إلى وجود ضغوط دولية وإقليمية من أجل تقادي أي تأجيل. إضافة إلى ذلك، ليس من مصلحة السلطة الوطنية التراجع عن إجراء الانتخابات في ضوء رغبة الإدارة الأميركية الجديدة في تحريك عملية التسوية على أساس خيار الدولتين. تبقى حركة «حماس» التي لا يستعد سيرها في الانتخابات نظراً إلى رهانها على احتمال تحقيق اختراق كبير في الضفة الغربية. تعمل «حماس»، وهي جزء لا يتجزأ من الإخوان المسلمين، على الاستفادة من كميّة لا بأس بها من الجهل الذي يتحكم بكم لا بأس به من الجمهور الفلسطيني من جهة والانتقاسات الواضحة داخل «فتح» من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، ليس ما يشير، أقله إلى الآن، إلى وجود جهة مستعدة لضمان إجراء انتخابات حرة في قطاع غزّة الذي حولته «حماس» إلى سجن في الهواء الطلق لما يزيد بقليل على مليوني إنسان يعيشون في مساحة 365 كيلومتراً مربعاً.

الأكيد أن إسرائيل تفضّل بقاء قطاع غزّة تحت سيطرة «حماس». يعود ذلك إلى سبب في غاية البساطة. السبب أن «حماس» وضعت نفسها في كل وقت في خدمتها، خصوصاً أنها رفعت شعارات غير قابلة للتحقيق وقدمت صورة بشعة، بل الصورة الأبتع، عن الشعب الفلسطيني. وهي صورة استطاعت إسرائيل نشرها في كل أنحاء العالم واستغلالها إلى أبعد حدود.

على الرغم من احتمال انتصار الجهل، الذي يملكه الإخوان المسلمون في الضفة الغربية، لا يزال هناك فريق أمل في أن تكون الانتخابات فرصة لتمكين جيل جديد من السياسيين الفلسطينيين من اقتحام ساحة المجلس التشريعي وإحداث التغيير المطلوب بعد سنوات طويلة من الجمود جسدياً وجود محمود عباس (يومازن) على رأس السلطة الوطنية و«فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية في آن. خلف «يومازن» ياسر عرفات في كل مواقفه بعد وفاة الأخير في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 2004.

مضى ما يزيد على 16 عاماً على وجود محمود عباس في الواجهة، وحيداً، في ظل معطيات في غاية الصعوبة والتعقيد فضل مواجعتها عن طريق استبعاد أي فلسطيني ذي شأن عن موقع المسؤولية. فجأة، اكتشف الرئيس الفلسطيني أن «فتح» ليست في تصرفه كما كان يتصور. كان مفترضا به إدراك أن هذه الحركة، وهو أحد أواخر القادة

